بسم الله الرحمن الرحيم

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

منشور رقم 02/2023

الرباط، في : ..... 19 جمادى الثانية 1444
الموافق ل : ..... 12 يناير 2023

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: تحيين التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.

المرفق: الصيغة الجديدة للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، عملت بلادنا في السنوات الأخيرة على إيلاء أهمية قصوى لتسريع عجلة الانتقال الرقمي والاستفادة من فرص التنمية التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، نظرا للدور الهام الذي تلعبه باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتماشيا مع هذه الرؤية، سارعت بلادنا الخطى من أجل ارساء بيئة آمنة داعمة للتحول الرقمي. فإذا كانت الرقمنة تفرض نفسها كخيار لا محيد عنه، كونها تتيح فرصة فريدة لتسريع وتيرة النمو ودعم الحكامة الجيدة، إلا أنها تنطوي في الآن نفسه على بعض المخاطر والتهديدات.

ولمواجهة هذه المخاطر والتهديدات، يشكل الأمن السيبراني جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الرقمنة في بلادنا باعتباره ركيزة أساسية لتطوير الثقة وتشجيع اللجوء إلى الخدمات الرقمية، إذ تبذل مجهودات حثيثة لتعزيز الأمن وضمان صمود نظم المعلومات على الصعيد الوطني.

وفي هذا الإطار، انخرطت بلادنا، منذ إحداث المديرية العامة لأمن نظم المعلومات في دينامية متجددة، توجت بوضع إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها في مجال الأمن السيبراني.

ففي سنة 2014، تم تعميم التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات بواسطة منشور رئيس الحكومة رقم 2014/3. وتهدف هذه التوجيهات إلى رفع وتنسيق مستوى حماية ونضج أمن نظم معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية، وكذا البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية.

وفي سنة 2020، تم إغناء الترسانة القانونية لبلادنا بالقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 بتاريخ 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020)، الذي نص على مجموعة من التدابير الأمنية ذات الطابع التنظيمي والتقني الرامية إلى الرفع من القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني ومواكبة التحول الرقمي لبلادنا، وكذا تنسيق إجراءات الوقاية والحماية ضد الهجمات وحوادث الأمن السيبراني. كما صدر في سنة 2021 المرسوم رقم 2.21.406 المتعلق بتطبيق القانون سالف الذكر رقم 05.20، مما سمح بدخوله حيز التنفيذ.

./.

ومن أجل مواصلة المجهودات المبذولة في مجال أمن نظم المعلومات، ومراعاة للتطور المستمر لتكنولوجيا المعلوميات، عملت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، على تحيين التوجهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، وإعداد صيغة جديدة لها. وتأخذ هذه التوجهات الجديدة بعين الاعتبار:

- المقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة والمستجدات التي طرأت على المعايير والممارسات المثلى المطبقة في مجال أمن نظم المعلومات؛
- نتائج وخلاصات عمليات الفحص والتدقيق التي تقوم بها هذه المديرية العامة في مختلف الهيئات؛
- التجارب التي راكمتها المديرية العامة في مجال إدارة ومعالجة حوادث الأمن السيبراني.

ووفقا للقانون رقم 05.20 سالف الذكر، فإن نطاق تطبيق الصيغة الجديدة للتوجهات يشمل الهيئات المتمثلة في إدارات الدولة، والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، وكل شخص اعتباري آخر خاضع للقانون العام، بالإضافة إلى البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، سواء كانت عمومية أو خاصة.

وفي هذا السياق، تهدف هذه التوجهات إلى وضع مجموعة من الضوابط الأمنية التي يجب على الهيئات المذكورة والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية احترامها، سواء من الناحية التنظيمية أو التقنية، إذ تعتبر مرجعا وطنيا يحدد الأهداف المتوخاة ويضع قواعد الأمن الأساسية المطبقة على نظم المعلومات ويوفر الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للأمن السيبراني المبنية على أفضل الممارسات والمعايير الجاري بها العمل على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بكيفيات التطبيق، يجب على الهيئات المذكورة والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، داخل أجل ستة (6) أشهر من تاريخ نشر هذه التوجهات، وضع جدول زمني لتدابير الملاءمة التي يجب اتخاذها. بالموازاة مع ذلك وضعت المديرية العامة لأمن نظم المعلومات آلية لتقييم المطابقة مع التوجهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، سيتم نشرها على موقعها الالكتروني، حتى تتمكن الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية من تقييم حصيلتها بخصوص المطابقة مع القواعد المنصوص عليها.

وستنخرط هذه المديرية في مواكبة الهيئات المعنية بمقتضيات هذه النسخة المحينة، وذلك انطلاقا من حرصها على التطبيق السليم والأمثل لهذا المرجع الهام. كما ستسعى بصفة دورية إلى قياس مدى التزام الهيئات بالمقتضيات المذكورة، في إطار مزاولة مهامها، لا سيما تلك المتعلقة بمراقبة وافتحاص أمن نظم المعلومات.

وبناء على ما سبق، فإنني أهيب بكم الى العمل بمقتضيات هذه التوجهات سالفة الذكر، والمرفقة طيه، وتعميمها على كافة الإدارات والمؤسسات التابعة لكم أو الخاضعة لوصايتكم، ودعوتها إلى إيلاء الأهمية القصوى لهذا الموضوع، وحثها على التطبيق الأمثل لمضامينها. كما أهيب بالسيد وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات المناسبة والسهر على تعميم التوجهات الوطنية لأمن نظم المعلومات على الجماعات الترابية.

ومع خالص التحيات. والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش